IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/807
٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وردت من الممثل المقيم لكلٍّ من أستراليا واليابان لدى الوكالة بخصوص البيان المشترك لوزراء الخارجية بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية

تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من الممثل المقيم لكلٍّ من أستراليا واليابان لدى الوكالة بخصوص البيان المشترك بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية الذي صدر عن وزراء خارجية كلٍّ من أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وتشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وبناءً على طلب الممثل المقيم لكلٍّ من أستراليا واليابان في الرسالة المذكورة آنفاً، يعمَّم طيه البيان المشترك لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليه.

بيان مشترك صادر عن وزراء الخارجية
بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية

١- نحن، وزراء خارجية أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وتشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان نتقاسم غرضاً مشتركاً، ألا وهو: المضي قدماً لتحقيق النتائج التوافقية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، والعمل معاً لتحقيق برامج نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية كعمليات يعزز بعضها بعضاً.

٢- إننا نؤكد من جديد التزامنا المشترك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، الذي يمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي والأساس في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونشدد على أهمية الالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار وندعو جميع الدول التي ليست طرفاً في المعاهدة أن تنضم إليها فوراً كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

٣- ونرحب بالنتائج الناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو ٢٠١٠ ونجدد تصميمنا على تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد الأهمية الأساسية للتعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة الكاملة لترساناتها النووية. ونحن ندرك أيضاً أهمية الامتثال الكامل للالتزامات التي تقضي بها معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب جميع الدول الأطراف.

٤- وإذ نعترف بأن الأسلحة النووية تشكل تهديداً خطيراً للبشرية فإننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء العواقب الوخيمة على الإنسانية من جراء أي استخدام للأسلحة النووية، ونؤكد مجدداً على ضرورة الامتثال الكامل من جانب جميع الدول في كل الأوقات لأحكام القانون الدولي السارية، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

٥- وبغية تعزيز السلم والأمن الدوليين، قررنا العمل معاً على اتخاذ تدابير ملموسة وعملية من أجل عالم تقل فيه المخاطر النووية كعلامة فارقة في طريقنا نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

أولاً- نزع السلاح النووي

٦- إننا نؤكد من جديد أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. ونتفق على أن نزع السلاح النووي يعزز نظام عدم الانتشار النووي.

٧- ونحن نرى أن أفضل السبل التي يمكن أن يتحقق عن طريقها نزع السلاح النووي هي:

(أ) تخفيض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية (التكتيكية) على حد سواء؛
(ب) تقليص دور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات الأمنية؛
(ج) الحد من مخاطر الاستخدام العَرَضي للأسلحة النووية والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين؛
(د) تطبيق مبادئ استحالة العودة إلى الوراء وإمكانية التحقق والشفافية في عملية نزع السلاح النووي.

٨- ويمكن تحقيق نزع السلاح النووي بشكل فعال عندما يتم تعزيز هذه التدابير الأربعة بطريقة شاملة تؤدي إلى نمو مطرد في الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٩- ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر والبدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون هي خطوات أساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، وينبغي متابعتها بقوة وعزم.

١٠- إننا نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام في وقت مبكر - أو ، في حالة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، على الالتزام بشكل إضافي - بخفض ترساناتها النووية ومواصلة إجراءات بناء الثقة مثل التحقق الفعال وزيادة الشفافية، بما في ذلك بواسطة تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ تعهدات نزع سلاحها. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى على الفور من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية هي الالتزام على الأقل بعدم زيادة ترساناتها فوق المستويات الحالية.

١١- ونحن نؤيد الخطوات العملية التي أقرها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ نحو عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وسوف تقدم المساعدة اللازمة لتحقيق مثل هذا المؤتمر.

١٢- ونلاحظ اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة المؤلف من خمس نقاط لنزع السلاح النووي، والذي يتضمن في جملة أمور النظر في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية أو الاتفاق على إطار لصكوك منفصلة يعزز بعضها بعضاً، بدعم من نظام قوي للتحقق.

ثانياً- عدم انتشار الأسلحة النووية

١٣- إن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي يعزز كلٌّ منهما الآخر. ونحن نتفق على أن وضع نظام فعال لعدم الانتشار يعزز إمكانيات نزع السلاح النووي.

١٤- ونعتقد أن الوقت قد حان لتعميق المناقشات حول كيف يمكن أن يؤدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلى تعزيز السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي من خلال تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والمساهمة في تحقيق نزع السلاح النووي، ولدعم الخطوات المتخذة من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها فيما بين دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها.

١٥- ونؤكد على أهمية حل جميع حالات عدم الامتثال لالتزامات الضمانات في توافق تام مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعهدات الخاصة به والالتزامات القانونية للدول الأعضاء، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٦- ونحن ندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى ضمان أن تظل الوكالة تحظى بكل الدعم الذي تحتاج إليه لأداء ولاياتها ومسؤولياتها بفعالية وكفاءة. ونحث جميع الدول التي لم تقم بعد بإبرام وتنفيذ اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ونؤكد على أهمية تزويد البلدان النامية بما تحتاجه من تعاون ومساعدة لتنفيذ التزاماتها بالضمانات التي تقضي بها الوكالة.

ثالثاً- الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

١٧- إننا إذ نعترف بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبالنظر إلى الطلب المتزايد على القوى النووية كوسيلة لمعالجة تغير المناخ والقلق بشأن أمن الطاقة، نؤكد أن التعاون لتعجيل وتوسيع مساهمة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم هو هدف أساسي من أهداف النظام الأساسي للوكالة. ونؤكد أنه يجب أن يصاحب استخدام الطاقة النووية التزامات بالضمانات، وتنفيذ مستمر لها، فضلاً عن مستويات ملائمة وفعالة للأمان والأمن، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية ذات الصلة.

١٨- واعترافاً بالتهديد الخطير للإرهاب النووي، نؤكد من جديد التزامنا بالعمل معاً لتعزيز الأمن النووي، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للمتطلبات الدولية ذات الصلة، مثل قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وسوف نسعى بجدية للوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في قمة الأمن النووي بواشنطن عام ٢٠١٠- وسنمضي قُدُماً في ذلك خلال قمة الأمن النووي المقبلة بجمهورية كوريا في عام ٢٠١٢ - للعمل بشكل تعاوني من أجل تأمين كل المواد النووية المعرضة للخطر في غضون أربع سنوات.

الخطوات المقبلة

١٩- إننا نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الأربع والستين بكاملها، وهي التوصيات المنبثقة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ تحت العناوين الفرعية الأربعة التالية: نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والشرق الأوسط.

٢٠- ونحن عازمون على التركيز على الجهود الرامية إلى مواصلة تخفيض عدد الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية التكتيكية، والحد من دور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات والمفاهيم والنظريات والسياسات الأمنية. وفي هذا السياق، نجد أن ثمة أفكاراً تستحق النظر فيها، كخطوات مهمة على طريق نزع السلاح النووي، مثل تعزيز فعالية ضمانات الأمن السلبية.

٢١- ونأمل أن نساهم في تزايد توافق الآراء على أن التهديد الخطير الذي تمثله الأسلحة النووية للبشرية يفوق أي مزايا أمنية أو سياسية متصوَّرة.

٢٢- وسوف نرى كيف يمكننا المساهمة بأقصى فعالية في تطوير "النموذج الموحد للإبلاغ" لاستخدامه من قِبَل الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها بإبلاغ تعهداتها المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٤.

٢٣- وسوف ندعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز النفاذ المبكر لمعاهدة حظر التجارب النووية، وسندعم تطوير نظام التحقق الخاص بها، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة. وسوف نشجع أيضاً التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتطوير هذه المعاهدة مع حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تعلن وتفرض وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وكجزء من هذه الجهود، فإننا سوف نساعد على وضع نُهُج لقضايا مثل التحقق من شأنها دعم تنفيذ معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من خلال الحوار مع الآخرين.

٢٤- وإننا عازمون أيضاً على استكشاف سبل تعزيز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوسيلة لتعزيز أنشطة التوعية الخاصة بالوكالة، ولاسيما في تلك الدول التي لم تقم بعد بإبرام وتنفيذ اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي بغية المساهمة في تعميم البروتوكول الإضافي في منطقة كلٍّ منا.

٢٥- ونحن نشجع جميع الدول على تعزيز التثقيف إلى أقصى حد ممكن في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لزيادة الوعي العام من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

نيويورك

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠